[344] الرؤية المشوبة بالشرك في قضيّة الحكومة هي أنّ الموحّد يعتقد أنّ الحكومة في جميع أبعادها (التشريعية والتنفيذية والقضائية) نشأت من ا ومن ثمّ إنتقلت إلى الأنبياء وأوصيائهم ثمّ الصالحين والعلماء في الاُمم . لابدّ أن يشعر هؤلاء الحكّام بالمسؤولية أمام ا عزّوجلّ ، ويراعوا رضاه قبل كلّ شيء ، وأن يكونوا خدمة مخلصين واُمناء لعباده . إنّ مثل هذه الحكومة وبوحي من الرسالة الإلهية يمكنها قيادة البشر ، لا أن تكون تابعة لأهواء هذا أو ذاك ولرغباتهم المنحرفة والمشوبة بالمعاصي . ومن الممكن أن يقال : بأنّ الحكومة الإسلامية إذن ليس لها بعد إجتماعي بل هي أكثر ما تكون نوعاً من دكتاتورية الصالحين ، ولكن هذا خطأ كبير لأنّ مبدأ الشورى الذي تقرّر في الشرائع التوحيدية كقضيّة أساسية في الحكومة وأكّد عليها النصّ القرآني ويشهد له فعل نبي الإسلام ((صلى ا عليه وآله وسلم)) وهو صاحب مقام (العقل الكلّ) يدلّ على أنّ ا هو (مالك الملك) و (أحكم الحاكمين) هو الذي أمر بالمشورة مع الناس في أمر الحكومة وإشراكهم في هذا الشأن . من هنا تكون الحكومة التوحيدية والإسلامية حكومة (شعبية دينية) ويعني ذلك الإهتمام بآراء الناس بأمر إلهي وذلك في إطار مباديء العقيدة والأحكام الإلهية طبعاً ، وسيأتيى تفصيل هذا الكلام بشكل كامل في مباحث الحكومة في الإسلام بإذن ا . النتيجة هي أنّ الناس ـ مثلا ـ عندما يتوجّهون إلى صناديق الإقتراع في الحكومة الإسلامية لإنتخاب رئيس الجمهورية أو نوّاب المجلس فانّهم يلاحظون هذه النقطة وهي أنّهم اُمناء ا تعالى ، فالواجب هو أن يضعوا هذه الوديعة الإلهية التي إسمها الحكومة في يد من يتّصف بالقيم الإلهية ، وإلاّ فانّهم يخونون الأمانة . تقول الآية (58) من سورة النساء (انّ ا يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وقد ورد في الروايات الإسلامية